

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٢٨

الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميند يث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركي
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/732)

1530042 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي أول جلسة رسمية لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخاص وشكر الدول الأعضاء في المجلس للرئيس المنتهية ولايته والوفد الروسي على العمل الممتاز الذي أداه ليس فقط رئيس البعثة الروسية، السفير فيتالي تشوركين، بل وفريقه بالكامل، حيث إن عمل مجلس الأمن – في التحليل النهائي – يتعلق بالعمل الجماعي الذي يضطلع به ١٥ عضوا من أعضاء هذ الجهاز الرئيسي الهام التابع للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد اضطلعوا بعمل رائع في شهر له طابع خاص، تزامنت فيه رئاسة المجلس مع افتتاح الجمعية العامة في دورتها السبعين والمهمة الرئيسية المتمثلة في وضع خطة التنمية للسنوات الـ ١٥ المقبلة.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/732).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد منجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/732، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد حمدي.

السيد حمدي (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما بأحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2015/732). وأود اليوم أن أقدم للمجلس نظرة عامة عن التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، وأن أوجز الإجراءات المتخذة والجهود المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

إن توقيع تنسيقية الحركات الأزوادية على الاتفاق، وهو ما ذكرته في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها مؤخرا (انظر S/PV.7468)، يمثل بداية مرحلة تنفيذه. فبعد ٢٠ حزيران/يونيه مباشرة، قامت الجزائر رسميا – بوصفها قائد جهود الوساطة الدولية – بتدشين لجنة متابعة الاتفاق. ومنذ ذلك الحين، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات ووضعت نظامها الداخلي. وفي اجتماعها الثالث، أنشأت أربع لجان فرعية، وفي الاجتماع الرابع، قدمت حكومة مالي خطة عمل لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك خطة طوارئ للفترة الانتقالية.

وفي هذا الصدد، وتمشيا مع الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تقوم البعثة في الوقت الراهن بوضع خطة إعادة تشكيل لدعم تنفيذ الاتفاق. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تقوم بإنشاء هيكل – استنادا إلى الموارد المتاحة – سيقدم الدعم التقني والإداري واللوجستي إلى لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية. وسيجري تنسيق هذه الجهود تنسيقا وثيقا وإيجاد أوجه التآزر مع كل عنصر من عناصر البعثة ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة، قلت إن الطريق إلى تحقيق السلام وتنفيذ هذا الاتفاق سيكون محفوفا بالعقبات، وهذا

هو الوضع في الواقع. فالصعوبات التي واجهناها كانت أكبر وظهرت في وقت أسرع مما توقعنا. فخلال الأشهر الثلاثة منذ التوقيع بصورة نهائية على الاتفاق في ٢٠ حزيران/يونيه، حدثت انتكاسات خطيرة في الجدول الزمني للتنفيذ.

وهي ناجمة أساساً عن الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار، في سياق يشهد أعمال الجماعات الإرهابية وأنشطة ذات صلة بالاتجار غير المشروع العابر للحدود الوطنية. وقد أدت انتهاكات وقف إطلاق النار إلى محدودية التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. وخسرنا وقتاً ثميناً، كما نوقش في الاجتماع الوزاري المعقود في ١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن عملية السلام في مالي على هامش الجمعية العامة.

وكان استيلاء الائتلاف على بلدة النفيس في ١٧ آب/أغسطس انتهاكاً واضحاً لاتفاق السلام، وقد أدى إلى تعليق تنسيقية الحركات الأزوادية لمشاركتها في لجنة متابعة الاتفاق. وتوقّف أي تقدم محرز بشأن القضايا البالغة الأهمية ولا سيما تلك المتعلقة بمواقع التجميع. وفي حين أن الائتلاف كان له وجود في النفيس، فقد وسّعت تنسيقية الحركات الأزوادية نطاق وجودها في إقليم تمبكتو، أيضاً في انتهاك للاتفاق. وبعد انسحاب الائتلاف من النفيس في منتصف أيلول/سبتمبر، اتخذت قواته مواقع لها في الشمال. ونتج عن هذه التحركات تفاقم التوترات مع تنسيقية الحركات الأزوادية وأدت إلى اشتباكات في منطقة الخليل، بالقرب من الحدود الجزائرية.

(تكلم بالإنكليزية)

وطوال هذه الفترة، وجهت البعثة المتكاملة الجهود السياسية والعسكرية الرامية إلى التغلب على هذه التحديات. أولاً، تم توجيه الموارد العسكرية إلى حماية المدنيين في كيدال والنفيس. ثانياً، تم بذل جهود معززة لدراسة تحركات الجماعات المسلحة. ثالثاً، وهو الأهم، من أجل التصدي لانتهاكات وقف إطلاق النار، الأمر الذي غالباً ما يفضي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، استخدمتُ مساعيّ الحميدة لإقناع الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما وتجنب تصعيد التوتر.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الرئيس كيتا دعا في ٢٨ آب/أغسطس إلى انسحاب الائتلاف غير المشروط من النفيس. وقد نجحت جهوده الحازمة، إضافة إلى جهود البعثة المتكاملة وباقي المجتمع الدولي، في إقناع الائتلاف بالانسحاب في نهاية الأمر. ولم تكن عودة تنسيقية الحركات الأزوادية في ١٨ أيلول/سبتمبر منسّقة في سياق اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالأمن، حسبما طلبت الوساطة الدولية. وأثارت عودة تنسيقية الحركات الأزوادية إلى النفيس، على الرغم من أنها مبررة استناداً إلى أحكام خطة فض الاشتباك، توترات لا لزوم لها في وقت يتمثّل فيه الهدف الأسمى في التأكد من أن الطرفين قد عادا إلى ''منطق اتفاق السلام''.

وعندما اندلعت المواجهات في الخليل في مطلع أيلول/سبتمبر، انتاب البعثة المتكاملة بالغ القلق من أن يؤدي ذلك إلى نهاية عملية السلام. واستجابة لذلك، دعوتُ قيادتي كل من تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف واجتمعت مع كل منهما على حدة لمعالجة الحالة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، يسرت اجتماعا مشتركا في باماكو لقيادات التنسيقية والائتلاف من أجل كسر الجمود السياسي. وشهد ذلك الاجتماع جمع البعثة المتكاملة للمرة الأولى بين القيادة العسكرية العليا للحركتين. وقد اتفق الطرفان خلاله على ما يلي:

أولاً، وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك عمليات نشر القوات الاستفزازية. وثانياً، العودة من حيث المبدأ إلى مواقعهما الأولية لما قبل التوقيع على اتفاق السلام في ٢٠ حزيران/يونيه. وثالثاً، العودة إلى عملية السلام، بما في ذلك المشاركة في لجنة متابعة الاتفاق وهيئاتها الفرعية. ورابعاً، الاتفاق على حركة الأشخاص من دون أسلحة. وأخيراً،

كان هناك اتفاق عام على مواصلة الحوار بين المجتمعات المحلية وحل المشاكل سلمياً.

ويسرني أن أفيد بأن وقف إطلاق النار وأحكام تلك الاتفاقات صامدة حالياً. وقد واصلت التنسيقية والائتلاف المناقشات وشاركتا في زيارة مشتركة إلى النفيس، جنباً إلى جنب مع وزراء الحكومة، في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر.

وتبيّن الصعوبات التي اكتنفت الشهرين الماضيين أهمية المشاركة الدولية الحازمة لمنع التصعيد وإعادة عملية السلام إلى المسار الصحيح. وتبين أيضاً الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم حاسم في عمل المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق السلام. ويجب أن يظلّ المجتمع الدولي منخرطاً في الجهود السياسية الرامية إلى نزع فتيل التوترات، وذلك في ظل تأدية البعثة المتكاملة دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وهناك حاجة ملحة بصفة خاصة إلى المضي قدماً في عملية التجميع، وهذا ما يحدث في الواقع الآن. ومهام الاستطلاع جارية لمواقع التجميع التي اقترحها الائتلاف. وحالما تسلّم التنسيقية مواقعها المقترحة، ستجري مهام استطلاع مماثلة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، لجأ المجرمون، إلى جانب العناصر الانتهازية، إلى أعمال النهب واللصوصية. وهذا يعزز الخوف وانعدام الأمن بين السكان، فيما يضعضع الثقة بعملية السلام. وفي بعض الحالات، كانت هناك نداءات لتشكيل جماعات للدفاع عن النفس – وهي خطوة يمكن أن تخلق المزيد من التحديات الأمنية في وقت لاحق. والأولوية في الوقت الحاضر هي لإعادة بناء الثقة بين الأطراف المالية ولتعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم البعثة المتكاملة مؤتمراً للتفاهم الوطني، ستنظمه حكومة مالي.

إن توفير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني أمر أساسي لتوطيد السلام والمصالحة الوطنية. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للمساءلة. وإنني أرحب بالتزام السلطات المالية بإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، وأدعو إلى عملية أكثر شفافية وشمولا، تضع الضحايا في صميم المناقشات.

وللإسهام في إيجاد بيئة أكثر أمناً، تسعى البعثة المتكاملة إلى نشر طائرات بلا طيار أطول مدى. وتأمل أيضاً في تفريغ القوات التي كانت مخصصة في السابق لحماية خطوط الإمداد من خلال نشر كتيبة قتالية متخصصة في حماية القوافل. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد البعثة على توسيع وجودها في المناطق الرئيسية في الشمال، وعلى اتخاذ الإجراءات الرادعة في الوقت المناسب في إطار ولايتها.

وأناشد أيضاً البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة توفير عناصر مجهزة بالمعدات المناسبة لتمكين البعثة المتكاملة من الوصول إلى مستوياتها المأذون بها من القوات والشرطة. ومن أجل كفالة تعميم المنظور الجنساني داخل البعثة، نشجّع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على إشراك المرأة في الوحدات العسكرية. ونشر مراقبين عسكريين، الذين من المتوقع أن يبدأ معظمهم العمل بحلول منتصف هذا الشهر، سيساعد في مهمة رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها. وفي ضوء الخبرة المكتسبة مؤخراً، يمكن لمثل هذه البلاغات أن تشكل أساساً للمناقشات بشأن تنفيذ الجزاءات ضد مفسدي اتفاق السلام.

وأود أن أشدد على أهمية البيانات الصادرة عن المجلس بشأن دعمه للبعثة والدور الذي تؤديه في تنفيذ عملية السلام. وأرحب بالنتائج التي خلص إليها الاجتماع التشاوري الوزاري المشار إليه أعلاه بشأن عملية السلام في مالي، والذي أحاط علماً باستعداد مجلس الأمن للنظر في فرض جزاءات محددة الهدف ضد من يعيق أو يهدد تنفيذ الاتفاق.

وهناك حاجة ماسة إلى ضمان توفير ثمار السلام، ولا سيما لسكان المناطق المتضررة من التراع. وتسعى البعثة المتكاملة

إلى توفير إمكانية محسّنة للحصول على المياه، ودعم توسيع نطاق إمدادات الطاقة الكهربائية، وضمان عودة الأطفال إلى المدرسة والذين أوقف التراع تعليمهم، وتشجيع العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخلياً أو اللاجئين إلى مجتمعاتهم الأصلية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى الجهود التي تبذلها الحكومة، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، لمساعدة الأطفال من تمبكتو وغاو على العودة إلى المدرسة، في حين يُتوقع عودة الأطفال في كيدال إلى المدرسة بحلول منتصف هذا الشهر.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إشراك المجتمع المدني عن كثب في هذه المرحلة من التنفيذ، بما في ذلك النساء والشباب والزعماء التقليديون، وضمان أن تكون هناك ملكية واسعة النطاق لاتفاق السلام. وتلتزم البعثة التزاماً قوياً بالتوعية باتفاق السلام وتعميمه، بالشراكة مع المجتمع المدني.

وبينما نأسف للتأخير في تنفيذ بعض أحكام الاتفاق، فمن المهم التشديد على نجاح الإجراءات المتضافرة التي بذلتها البعثة المتكاملة وحكومة مالي والوساطة الدولية في إعادة الأطراف إلى منطق اتفاق السلام. وأحيط علماً أيضاً بالقرار الذي اتخذته السلطات المالية مؤخراً بتأجيل الانتخابات المحلية. ويتيح التأجيل فرصة لجعل الجدول الزمني للانتخابات متماشيا مع الأحكام المبينة في اتفاق السلام.

وفي الختام، فإن عملية السلام عادت إلى المسار الصحيح.

ومع ذلك، فإن من الضروري التحلي باليقظة ما دامت عملية السلام لا تزال هشة. ولديّ اقتناع راسخ بأن تعزيز تنفيذ الاتفاق عبر الدعم المقدم إلى الحكومة سيوفر أفضل فرصة لتمكين مالي من مواجهة التحديات المتعددة هذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أنقل أحر تهاني وفد مالي على تولي مملكة إسبانيا رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، أشيد بوفد الاتحاد الروسي على قيادته الممتازة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود، باسم رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، وشعب وحكومة مالي، أن أشيد أيما إشادة بجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بقيادة السيد منجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة.

وفي إطار البحث عن حل للأزمة في مالي، فإنه يسرّنا كما هو الحال دائما أن نشيد بجهود الأمين العام بان كي – مون، فضلا عن الجهود التي تبذلها الجزائر بصفتها قائدة لعملية الوساطة الدولية ورئيسة لجنة متابعة الاتفاق، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وفرنسا وبوركينا فاسو وموريتانيا ونيجيريا والنيجر وتشاد والولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل أن أسترسل في بياني، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر الاحترام لذكرى جميع ضحايا الأزمة في مالي، المدنيين والعسكريين، الوطنيين والأجانب منهم على حد سواء.

يحيط وفد مالي علما بتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2015/7321)، المكرس للحالة في بلدنا، ويثني على الممثل الخاص للأمين العام على عرضه.

ومنذ التوقيع في أيار/مايو وحزيران/يونيه على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، شرعت حكومة مالي في تنفيذه بدعم من الشركاء. وأود أن أشير إلى الإجراءات التالية ضمن الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

أولا، اعتمد مجلس الوزراء في حزيران/يونيه وثائق معنية بإنشاء وكالات إنمائية إقليمية في إطار تنفيذ المادة ٤٠ من الاتفاق. ثانيا، إنشاء آلية تنسيق وطنية لتنفيذ الاتفاق تحت رعاية رئيس الوزراء، ورئيس الحكومة، بهدف تحسين تنسيق عمل مختلف السلطات المشاركة في تنفيذ الاتفاق. وتوفير مقر

للجنة متابعة الاتفاق على أن تبدأ أعمال تجديد المقر في وقت قريب على أن تساهم الحكومة في تحمّل التكاليف ذات الصلة. ويأتي ضمن ذلك قرار الحكومة تأجيل عقد الانتخابات المحلية والإقليمية بهدف تعزيز حالة الهدوء والسماح لعملية تحضيرية شاملة للجميع بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في استجابة منها لطلب مُلِح من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في البلد. وتعيين رئيس لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في آب/أغسطس، وفقا للمادة ٤٦ من الاتفاق، على أن يكتمل تعيين بقية أعضاء اللجنة الآخرين في وقت قريب.

وأود أيضا – في سياق المبادرات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد – أن أشدد على السعي إلى الحوار وتعزيزه داخل لجنة متابعة الاتفاق وخارجها على حد سواء. وفي ذلك الصدد، عقدت الحكومة العديد من الاجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة في العملية بغرض النظر في الصعوبات المقبلة وتقديم المساعدة في حل ما قد ينشأ منها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، سافر ثلاثة من أعضاء الحكومة بموافقة جميع الأطراف المعنية إلى أنفيس، في منطقة كيدال خلال الفترة بين ٢٥ و ٢٩ أيلول/سبتمبر بهدف وضع حد للاشتباكات الدائرة عندئذ وإنشاء لجان اتصال للسكان والجماعات المسلحة ترمي إلى إعادة إحلال السلام وتعزيز عملية المصالحة بين المناطق الثلاث. ومن المتوقع عقد اجتماع للتوقيع على اتفاق السلام بين الطوائف وداخلها في الأسابيع المقبلة، فضلا عن التوقيع عليه من قبل الحكومة. وعلاوة على ذلك، عقدت الحكومة اجتماعا في باماكو في أيلول/سبتمبر مع ممثلي مخيم إمبيرا للاجئين في موريتانيا لمناقشة الآليات الممكنة لعودتهم إلى مالي.

وإلى جانب الإجراءات التي ذكرتها للتو، واصلت الحكومة المالية العمل على تقاسم ثمار السلام مع السكان الأكثر تضررا. فقد أعيد فتح المدارس في غاو وتمبكتو في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ويسرني أن أعلن بصفة خاصة عن أنه من المقرر إعادة فتح المدارس في منطقة كيدال في منتصف تشرين الأول/أكتوبر أي خلال بضعة أيام من الآن، بعد ثلاث سنوات طويلة علّقت خلالها الفصول الدراسية في تلك المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أستؤنفت حملة ضد الملاريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة كيدال.

علاوة على ذلك، وفي سبيل زيادة التقدم المحرز وتعزيز السلام، اتخذت الحكومة عددا من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل السجناء مع الحركات المسلحة، في شراكة مع البعثة المتكاملة وبدعم منها، إلى جانب عملية بارخان الفرنسية ومنظمات حقوق الإنسان. وشملت علمية التبادل تلك ١٦ فردا من أفراد القوات المسلحة المالية و ٣٢ من أفراد الجماعات المسلحة. ومن المتوقع الإفراج عن عدد أكبر من السجناء خلال الأيام القليلة المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق تطبيق المادة ٣٨ من الاتفاق، مضت الحكومة قدما في وضع خطة عمل عالمية للجنة المتابعة بشأن تنفيذ الاتفاق، ووضع خطة لحالة الطوارئ في الفترة الانتقالية. وتبين كلتاهما بالتفصيل جميع الأنشطة المنصوص عليها في الاتفاق، فضلا عن آليات تنسيق وتنفيذ خطتي العمل هاتين. وسيبدأ تنفيذ خطط العمل في حالة الطوارئ هذه خلال هذا الشهر، مع التنويه إلى اكتمال وضعها بالتعاون مع الحركات المسلحة وشركاء مالي التقنيين والماليين.

ختاما، وبغية الاستفادة على نحو أفضل من عملية السلام بما يحقق مصلحة شعب مالي بأسره، فقد أطلقت الحكومة حملة اتصالات تستهدف الجهات الفاعلة سواء كانت مؤسسات أم غيرها عبر عدد من الحملات الرامية إلى نشر المعلومات وزيادة الوعي.

ولكن للأسف، فقد تراجع التفاؤل الناجم عن التوقيع على الاتفاق وتنفيذ المرحلة الأولى منه منذ عدة أشهر نتيجة لاستمرار العديد من التهديدات والتحديات التي ما زال يتعين التصدي لها. وتشمل تلك التحديات الإرهاب والاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء. وتستهدف الأنشطة الإجرامية للجماعات

الإرهابية وتجار المخدرات بشكل عشوائي المدنيين المسالمين وأفراد القوات المسلحة المالية والقوات الدولية التابعة للبعثة والفرنسية أيضا، وأدت إلى عدد من الوفيات والإصابات والأضرار المادية. وتثير هذه التهديدات، التي كثيرا ما تحدث عبر الحدود، شواغل جميع البلدان في منطقة الساحل وما وراءها. وعليه، فقد حان الوقت لأن نحث مجلس الأمن مرة أخرى على تأييد القرار الذي اتخذه رؤساء الدول الأعضاء في عملية نواكشوط الرامية إلى إنشاء قوة للتدخل السريع.

وينشأ التأخير الملحوظ في تنفيذ الاتفاق أساسا من الأحداث الجارية في الميدان، ومن الانتهاكات العديدة لوقف إطلاق النار من قبل جهات فاعلة بعينها، على الرغم من أنها أطراف موقّعة على الاتفاق. وما فتئت الحكومة تدين جميع انتهاكات الاتفاق، وتدعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة بغرض تحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ومع ذلك، أود أن أؤكد بشكل قاطع أنه ينبغي ألا تتخذ هذه الحوادث ذريعة للحركات المسلحة التي وقعت على الاتفاق لاختطاف عملية السلام وأخذها رهينة.

وعلى نقيض ذلك، تؤكد هذه الحوادث الحاجة الملحّة إلى المضي قدما في تنفيذ الآليات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق فيما يتعلق بمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار ورصدها. وهذا يتعلق بوجه خاص بتنشيط وإطلاق آلية تنسيق التنفيذ واللجنة التقنية المشتركة للأمن.

وهذه الحوادث بمثابة تذكير واضح بالحاجة الماسة إلى تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بإصلاح القطاع الأمني والإيواء المؤقت للأفراد ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي تشارك الأمم المتحدة في رئاسة لجنته الفرعية .

ويتمثل تحد رئيسي آخر في تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. تحقيقا لتلك الغاية، خططت الحكومة في إطار ميزانيتها لعام ٢٠١٥ لتخصيص مبلغ قدره ١١,٤ بليون دولار من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يربو على ١٩ مليون دولار، بما في ذلك العمل في حالات الطوارئ خلال الفترة المؤقتة، كالعمل الإنساني وعودة اللاجئين والمشردين، وما إلى ذلك.

وبالمثل، خططت الحكومة أيضا – في سبيل الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاق – لتخصيص ميزانية كبيرة خلال السنوات الخمس المقبلة لذلك الغرض. وسيعلن عن الرقم الحقيقي خلال المؤتمر المقرر عقده في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف فضلا عن القطاع الخاص إلى المشاركة على نطاق واسع في مؤتمر شركاء التنمية لحشد التمويل في مالي وتقديم تعهدات تتناسب مع الاحتياجات الملحة في مجال تحقيق السلام والأمن في مالي وفي منطقة الساحل وبقية العالم.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا ضرورة الإسراع بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاق في مجال الأمن. وأدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قيادة حكومة مالي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.